

(جاء الكفور) تستكمل استعراض وثيقة (إعلان الدوحة) الصادرة عن المؤتمر العربي للسكان والتنمية الواقع والآفاق

المؤتمرون يحثون الدول العربية على الأخذ بالمفهوم الشامل للصحة الإنجابية وتجنب الإنجاب المبكر

الدعوة إلى تكثيف البرامج الإعلامية والإرشادية والتوعية السكانية من أجل تحسين الصحة الإنجابية وتغيير السلوك الإنجابي

والبشرية والتشريعية للمجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية مالياً وفنياً لتمكينها من القيام بأدوار أكثر فاعلية ودعوة الدول التي لا توجد بها مؤسسات خاصة بالعمل السكاني إلى سرعة المبادرة بإنشائها.

كما وجهوا الدعوة لكل من جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الأخرى ذات العلاقة إلى المبادرة بإعداد خطط وبرامج لتطوير قدرات المجالس واللجان والمؤسسات ومن في حكمها والنهوض بدورها وتقديم الدعم اللازم للدول التي تخطط لإنشاء هذه المؤسسات أو الهيئات.

إلى جانب دعوة جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى تنظيم لقاء إقليمي بعد سنتين للتقييم المرحلي لإستراتيجيات ومنهجيات بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2014م وتشكيل لجنة تضم الجهات الثلاث المذكورة واللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر لمناقشة توصيات إعلان الدوحة. بما في ذلك دعوة الجامعة العربية إلى القيام بالمزيد من التنسيق على المستوى الإقليمي لجمع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال السكان والتنمية من أجل تخطيط وإعداد مبادرات إقليمية مشتركة ومن أجل تعبئة الموارد وتفعيل التعاون بين البلدان العربية على المستوى العربي والمحلي وتوفير الموارد المالية اللازمة وتفعيل التعاون بين البلدان العربية وتشجيع تبادل الخبرات بينها والعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لمساعدة الدول العربية لتحقيق أهداف برنامج العمل السكاني.

وحدت المشاركين الدول على توفير الموارد المالية المطلوبة لتحقيق أهداف برنامج العمل السكاني لتفادي الانكسار السلبية اللازمة المالية العالمية وخاصة على الفئات الأكثر احتياجاً.

أما ما يتعلق بالبيانات والمعلومات والبحث والتطوير فقد دعا المشاركون جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والاسكوا إلى تحديث قواعد البيانات والمعلومات الإقليمية المتلفعة بمختلف أبعاد وقضايا السكان والتنمية وصحة الأسرة في المنطقة ونشرها وإتاحتها للباحثين وتمخذي القرار والتوسع في دعم بناء القدرات الإقليمية والوطنية في مجالات البحث وجمع المعلومات من خلال التعدادات السكانية والمسوح المتخصصة بالبيئة بقضايا السكان كالتشباب والمرأة والطفولة والإعاقه .. إلخ وبناء القدرات في مجال التحليل المعق والتحليل الموجه للسياسات واستخدام البرمجيات والأساليب الكمية.

ودعوا الدول إلى التوسع في توفير البيانات السكانية والبيانات ذات العلاقة من خلال تنفيذ عمليات البحوث الميدانية وجمع البيانات والتحليل المعق الكمي والنوعي وإجراء الدراسات المقارنة بين الدول من أجل تفعيل توظيف النتائج والخبرة المتراكمة والممارسات الجيدة وتطوير تحديث السياسات والبرامج ومتابعتها وتقييمها وتوفير المعلومات والبيانات كما وخصائص من خلال البحوث والدراسات العلمية المتخصصة وذلك من أجل استشراف المستقبل والتنسيق بين الدول العربية في مسوحات الشباب وإعداد مؤشراتها المتفق عليها لأغراض المقارنة والاستفادة من الخبرات المتوفرة في هذا المجال.

كما دعوا كافة الأطراف إلى تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وطنياً وعربياً وتوفير الدعم اللازم لتفعيل أدوارها في تحقيق الأهداف السكانية والأهداف التنموية للألفية.

وفي مجال الإعلام طالب المشاركون بوضع إستراتيجيات للإعلام السكاني الهادف ونشر المعرفة السكانية الدقيقة وتدعيم الاتجاهات والقيم المواثية لتحقيق الأهداف السكانية.



والحد من سلبياتها وتوظيفها بهدف تعزيز التكامل بين أسواق العمل العربية.

بالإضافة إلى تعزيز السياسات الوطنية والمتعددة القطاعات والشراكة مع كافة المؤسسات الحكومية المعنية والجاليات المهاجرة وتوفير الدعم الفني للمؤسسات الحكومية المعنية بصياغة السياسات الوطنية وتنسيق التنفيذ والمتابعة معها وتفعيل السياسات الوطنية والعربية الهادفة إلى تعظيم الفائدة من مردود الهجرة بالتركيز على التوظيفات التنموية لتحويلات المهاجرين والكفاءات المهاجرة وتمكين المرأة في الدول العربية.

كما شدوا على ضرورة تكثيف فرص الحوار والشراكة بين دول الإرسال ودول الاستقبال لتيسير تنقل العمل بما يستجيب لحاجيات كلا الطرفين وللحد من الهجرة غير النظامية ومكافحة شبكات التجارة بالمهاجرين والتعظيم الفائدة المتبادلة من حراك وتنقل العمل في ضوء التحولات القائمة والمتوقعة في المجالات الاقتصادية والديمقراطية ووضع السياسات والإستراتيجيات المناسبة لتقوية أواصر العلاقة بين المهاجرين العرب وبلدانهم بما يعود بالنفع على كافة الأطراف وزيادة الإسهام في نقل التقنية وتعزيز الاستثمار في الدول العربية وطالبوا جامعة الدول العربية بتنسيق الجهود وتشكيل فريق عمل يضم خبراء ومنتخذي قرارات ومنظمات دولية وإقليمية ذات العلاقة من أجل إعداد خطة عمل تتبناها الجامعة للبرورة لسياسات للتوظيف التنموي للهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعمل على معالجة الظل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تعظيم جهود التنمية البشرية (تعليمياً وتدريباً وتأهيلاً) وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل ورفع القيود أمام تنقل العمالة الخليجية بين دول المجلس ووضع ضوابط أمام استقدام وتشغيل العمالة الأجنبية مع إعطاء أولوية التشغيل للعمالة العربية ووضع السياسات والإستراتيجيات للحد من الهجرة الداخلية ولأسيا من الريف إلى المدينة وخاصة بين الشباب.

بالإضافة إلى حد الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية على معالجة المشاكل الناجمة عن الهجرة الضخمة وتوفير الخدمات والحماية للمهاجرين.

وأما فيما يتعلق بالمستين فقد وجه المشاركون الدعوة إلى إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بأوضاع المسنين وظروف معيشتهم الاجتماعية والصحة بما فيها النفسية وبالتركيز على دورهم ومشاركتهم في تعظيم الاستفادة من خبراتهم المتراكمة والعمل على إعداد السياسات والإستراتيجيات والبرامج اللازمة لتقديم الدعم والرعاية لهم وفي مجال الشراكة والتطوير المؤسسي وبناء القدرات دعا المشاركون في المؤتمر الدول في دعم القدرات المؤسسية

في التعليم والحصول على الخدمات الصحية والتشغيل وإدارة الموارد واستقلالية القرار المالي وحث الحكومات على تفعيل القرارات والتشريعات التي توسع نطاق مشاركة المرأة بالقرار السياسي والتشريعي وتمكين المرأة من الاستفادة من الفرص المتكافئة للحراك المهني والإداري والتنفيذي والسياسي خاصة في المستويات العليا ومواجهة كافة العقبات القانونية والثقافية التي تحول دون ذلك واتخاذ التدابير المناسبة والفعالة لنشر وتفعيل المعايير والإجراءات الوطنية والدولية المعنية بمواجهة العنف ضد المرأة وطالبوا بوضع الآليات والتدابير لتنمية قدرات العاملين في مجال حقوق وحماية المرأة والشابة وتمكينهم مؤسسياً من أجل الارتقاء بنوعية أدائهم لتحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع مع التأكيد على حق ذوي الإعاقات من النساء في التشغيل والتأهيل وتوفير الخدمات.

أما ما يتعلق بتمكين الشباب وتوسيع خياراتهم في المشاركة فقد دعا المشاركون الدول إلى إعداد الإستراتيجيات والخطط والبرامج وزيادة الاستثمارات في مشروعات الشباب في مجالات التعليم والتدريب وبناء القدرات وفي مجال الفئات من المخاطر الصحية مع التركيز على الفئات المهمشة والأكثر عرضة للإيدز والمخدرات وفي المشاركة المجتمعية واتاحة الفرص المتكافئة للتشغيل والإنتاج والمشاركة السياسية ووضع أنظمة متابعة وتقييم وتطوير للإستراتيجيات.

كما وجهوا الدعوة للحكومات العربية إلى دعم وتطوير قدراتها الوطنية لتنمية رأسماليها البشري الشبابي معرفياً ومهارياً وتوسيع خيارات مشاركتهم الاقتصادية والسياسية وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إدماج قضايا السكان في السياسات والخطط التنموية الكلية والقطاعية وضمان التكامل بينها.

وطالبوا بإجراء مسوح وبحوث حول مختلف أبعاد الشباب وبحوث نوعية على مستوى الدول العربية حول القيم الشبابية لرصد التحولات في هذا المجال وإدماج السياسات والقضايا الشبابية في السياسات والإستراتيجيات التنموية الوطنية بما في ذلك تنمية القدرات المؤسسية الحكومية والأهلية لتكون أكثر استجابة لمتطلبات مشاركة الشباب بقراراتها ونشاطاتها.

وفيما يخص الهجرة الداخلية والدولية والتنمية فقد طالب المؤتمرون بدعم وتطوير نظم واليات توفير المعلومات الكمية والنوعية حول مختلف أبعاد الهجرة الدولية لتسهم في معالجة الفجوة المعلوماتية وإعداد سياسات إقليمية ووطنية وإعداد مؤشرات متابعة وتقييم لهذه السياسات ورصد الاستجابات في ظاهرة الهجرة وكذا تفعيل أدوار المؤسسات البحثية في الدول العربية في مجال البحوث والدراسات المعنية بالهجرة الدولية ولأسيا من تلك الهادفة إلى تعظيم الفائدة من الهجرة

عرض / بشير العزمي:
مثل المؤتمر العربي للسكان والتنمية الواقع والآفاق محطة رئيسية للمراجعة الثالثة بمناسبة مرور عام على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في القاهرة عام 1994م إضافة إلى أن هذا العام يشكل منتصف الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015م.

وقد خرج المؤتمر بوثيقة (إعلان الدوحة) الذي لخص الوضع السكاني في المنطقة العربية والتحديات والفرص وقدم رؤية إستراتيجية عربية يمكن في ضوءها التخطيط الواقعي والعلمي للتنمية لبلوغ مؤتمر السكان والتنمية الأهداف الإنمائية للألفية والقضايا ذات الأولوية.

صحيفة 14 أكتوبر ونظراً لما تمثله هذه الوثيقة من أهمية قصوى ومرجعية لا غنى عنها للباحثين والمهتمين والجهات المعنية بالقضية السكانية تستكمل استعراض محتواها وإلى ما جاء في توصياتها:-

فقد دعا المشاركون في المؤتمر الحكومات العربية وكافة شركاء التنمية على المستوى الوطني والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لمضاعفة جهودها وتعميق الشراكة فيما بينها لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبالتفعل مع الأهداف الإنمائية للألفية وبغرض صياغة توجهات وتوصيات تضمن متابعة تحقيق هذه الأهداف خلال السنوات الخمس القادمة في ضوء الفرص والتحديات السكانية المطروحة أخذين بالاعتبار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الأوضاع السكانية في الدول العربية خاصة ما يتعلق بتمكين المرأة والشباب وانتقال قوة العمل العربية داخل المنطقة العربية وخارجها وهي تداعيات تقتضي جهوداً أكثر كثافة وتركيزاً للارتقاء بنوعية حياة المواطنين في المنطقة دون أي تمييز ويؤكد المشاركون ضرورة اعتماد مقاربة الحقوق ومقاربة التنمية المستدامة والمقاربات الأخرى المعنية بإدماج النوع الاجتماعي والحفاظ على سلامة البيئة واستدامتها وبناء القدرات والوصول إلى النتائج لضمان الالتزام والوفاء بمتطلبات الارتقاء بنوعية الحياة المرغوبة.

ففي مجال الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية حث المشاركون الدول العربية على الأخذ بالمفهوم الشامل للصحة الإنجابية الموكب لدورة الحياة وتجنب الإنجاب الزواج والحمل والإنجاب المبكر وتوفير المعلومات والخدمات بنوعية جيدة لتمكين الأزواج في كافة المناطق من اتخاذ القرارات الإنجابية المناسبة والمبنية على المعرفة الصحيحة وممارسة حقوقهم في الحصول على الخدمات بنوعية جيدة دون أية معوقات مالية أو ثقافية أو مؤسسية أو غيرها.

كما وجهوا الدعوة للحكومات العربية لزيادة اهتمام خاص ومكثف بالصحة الإنجابية للمراهقين والفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر الصحية ولأسيا مخاطر مرض نقص المناعة (الإيدز) والأمراض المنقولة جنسياً وذلك بتكثيف احتياجاتهم المعرفية والخدماتية في خلال المشاريع المباشرة ومن خلال تعزيز وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

بالإضافة إلى تبني تدابير وقائية وعلاجية للارتقاء بصحة الأطفال والحد من أمراض وفيات الأمهات وتجنبين المخاطر وذلك بتطوير الخدمات والنظم الصحية بما في ذلك توفير خدمات تنظيم الأسرة والبنية التحتية الداعمة وتعديل السلوكيات الإنجابية للحد من مخاطر المرض والوفاة.

بما في ذلك دعم البحث العلمي والدراسات في مختلف مجالات الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية بما فيها وفيات الأطفال والأمهات وتكثيف البرامج الإعلامية والإرشادية والتوعية السكانية من أجل تحسين الصحة الإنجابية وتغيير السلوك الإنجابي.

وفي مجال النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وجه المشاركون الدعوة للحكومات العربية لإدماج آليات تحقيق النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ولقاء جميع أشكال التمييز ضدها في الإستراتيجيات والخطط التنموية الكلية والقطاعية وبخاصة تكافؤ فرصها



علاقة السكان بالتنمية

فايزة أحمد مشورة

تعرف كثافة السكان بأنها عبارة عن نسبة السكان في المساحة أي أن كثافة السكان تختلف من مدينة لأخرى وذلك يرجع للعديد من العوامل وأهمها ارتفاع معدل الخصوبة.

والوقوف على حقيقة الوضع السكاني في اليمن فأننا نجد أن درجة التزاخم تحددها المساحات التي يسكنها العديد من الناس ولو على حساب قلة الخدمات والاحتياجات التي لا بد أن يحصل عليها الأفراد من مياه وكهرباء وتعليم... الخ في ظل وجود 400 ألف و 500 تجمع سكاني في اليمن ومثلاً في العاصمة صنعاء يزداد عدد سكان فيها سنوياً بمعدل (50%) مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان المقيمين فيها، وفي المقابل يزداد عدد السكان في الفئة العمرية (4-15) سنة حيث وصل عدد السكان في العاصمة (حضر، ريف) من (125-267) مسكناً في عام 2004م إلى حوالي (315,876) مسكناً في عام 2008م ولا شك أن التنمية أساس رخاء الدول ودليل على التقدم والرقي ونقول إن السكان بحاجة إلى التخطيط المنظم والذي يحدد الإمكانيات التي يستطیع بها الفرد المساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية واستخراج كافة الطاقات وقوى المجتمع المحلي وإيجاد الدور الفاعل للأفراد المقيمين في مختلف المساحات لتوفير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الكافية لتغطية حاجة الفرد التي لن تتم إلا بتوفير فرص عمل ووضع مشاريع للتنمية وتنسيق الخدمات الصحية والتعليمية والتركيز على تطور قطاع التعليم في مختلف مراحله وأنواعه.

لست أبالغ حين أؤكد أهمية استثمار العقول البشرية التي تعد من أهم أنواع الاستثمار التنموي، والاتفاق على التعلم ومحو الأمية السبيل الوحيد للتطور والرقي إذا ما تم الاهتمام بالتنمية البشرية والتخفيف من البطالة، وتنمية المجتمع تحتاج إلى تدليل العنقوتات وحل المشكلات السكانية وذلك لن يكون إلا بتأهيل أفراد فاعلين ومنتجين ومشاركين في تنمية المجتمع وخلصاً القول أن النظر إلى تنمية المجتمع يمكن في التغيير الحقيقي للأفراد والنظر إلى قضايا التي يعانى منها السكان بنوعية ومتابعة ووضع المشاريع وتنفيذها بتضافر جميع الجهود والعمل المستمر بمصداقية وتحقيق التغيير الاجتماعي الكلي في مختلف المجالات.

وفيات الأطفال

د. فهد محمود الصبري

تعتبر الوفيات من أول الظواهر السكانية التي تمت دراستها نظراً لكونها تعتبر مؤشراً ذا دلالة عالية على مقدار التطور الاجتماعي والاقتصادي لشعب من الشعوب، وكونها من العوامل الأساسية التي تؤثر على الخصوبة وبالتالي على النمو السكاني يشكله الطبيعي (الزيادة الطبيعية) (ينجم عن الفارق الكمي بين الولادات والوفيات، وبالتالي فإن أي تغير في حجم الوفيات يعني تغيراً في النمو السكاني بالزيادة أو النقصان وكذلك في معدل الخصوبة العام ومعدل الخصوبة العمرية. وعادة يجري الفصل بين وفيات المواليد المبكرة (دون الـ 28 يوماً) وفيات المواليد المتأخرة (بين 28 يوماً و365 يوماً) وذلك لأن هذه الأخيرة يرجع سببها إلى عوامل خارجية يمكن التحكم فيها والتغلب عليها، في حين أن الوفيات المبكرة ترجع في معظمها إلى عوامل داخلية (وراثية، تشوهات خلقية) يصعب التغلب عليها؟.

ومن أجل استخدام مقاييس الوفاة على النحو الأمثل لإجراء مقارنات دولية وإقليمية وإعداد الإسقاطات السكانية لا بد من إعداد جدول الحياة، وهو عبارة عن جدول عددي يعطي منذ الولادة حتى مرحلة متقدمة من العمر تسلسل الوفيات ضمن جيل أو فوج.

ويكمن الحصول على جدول الحياة باتباع أسلوبين مختلفين: الأول للملاحظة المستمرة لجيل بأكمله (مجموعة الأفراد المولودين في سنة معينة) منذ ولادته وحتى وفاة آخر فرد من هذا الجيل، وتسجيل عدد الوفيات على مر السنوات.

بعد ذلك تحسب معدلات الوفاة حسب العمر في السنة ثم تحول إلى معدلات بقاء على قيد الحياة بين عمرين متتاليين بفواصل سنة أو خمس سنوات (مقياس الجيل).

والثاني للملاحظة الأنية لكافة الأجيال خلال سنة معينة وحساب معدلات الوفيات حسب فئة العمر والنوع لكل مجموعة من الأجيال (مقياس الفترة)، ثم تحويل المعدلات إلى معدلات بقاء على قيد الحياة بين عمرين متتاليين بفواصل خمس سنوات، وعادة ما تحسب هذه المعدلات لكل مائة ألف من السكان، ويجب الإشارة إلى عدة من جوانب منها: إن أقل وفيات هو خمس وفيات لكل ألف من السكان خلال العام يكون معدل الوفاة مرتفعاً جداً بعد الولادة (وفيات الرضع) يهبط هذا المعدل إلى أقل مستوى له بين عمر الـ 5 سنوات والـ 50 سنة (أقل من 2 في الألف) يعود معدل الوفاة للارتفاع بعد سن 50 أو بصورة بطيئة ثم بصورة متسارعة تؤثر في مستوى الوفيات بدرجة كبيرة على مستوى وفيات الرضع، حيث أن وفيات الرضع العالي أكبر من أي فئة أخرى كما أن عدد هذه الفئة العمرية أكبر من عدد أي فئة عمرية أخرى كما يعود سبب ارتفاع وفيات الرضع في البلدان النامية إلى ضعف العناية الصحية بعد الولادة ولا سيما النظافة، والمستوى الصحي لرضاعة الطفل ورعاية المولود وتلوث مياه الشرب التي يمكن أن تؤدي إلى أمراض الجهاز الهضمي والجفاف وبالتالي الوفاة وكذلك الإنجاب للأمهات صغيرات السن أو فوق سن 35 سنة وهناك أسباب أخرى كثيرة مثل سوء التغذية عند الأم والأمراض الأخرى المنتشرة في البلدان النامية والفقيرة والتي تنتشر فيها الأمية بشكل كبير.

من هذا كل يمكن القول أن معدل الوفيات يكاد يكون انعكاساً لمستوى الخدمات الصحية والتعليم والفقر وكل هذه الأسباب يمكن التحكم فيها بمعنى أن معدل الوفيات يمكن أن تكون أقل بكثير مما هي عليه اليوم في أي مجتمع من المجتمعات النامية.

برنامج التحويلات النقدية المشروطة لدعم وتشجيع تعليم الفتيات مبادرة تستحق التعميم

البرنامج ينفذ لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من اليمن

المناطق المستهدفة للإشراف على عملية الصرف والتقييم وقياس الأثر لمعرفة مدى تحقق الأهداف المرجوة من هذا البرنامج.

وأعربت عن أملها في تعميم البرنامج في القريب العاجل ليشمل عموم محافظات الجمهورية وذلك لما حققه من نجاحات كبيرة في التجريبتين المنفذتين في محافظتي لحج والحديدة، وبما لوحظ من تدفق أعداد كبيرة من الطالبات إلى المدارس في المناطق المستهدفة على إثر تنفيذ هذا البرنامج.

وعدت كل الآباء والأمهات إلى عدم التردد في الدفع ببناتهم إلى المدارس لتلقي التعليم والحصر على إيقاظهن حتى نهاية المراحل التعليمية وذلك لما له من أهمية كبرى وفائدة عظيمة للفتيات أنفسهم ولأهاليهن وأسرنهم ومجتمعهم بشكل عام.



فتحية الشوافي

حرف فيها الشهر الماضي وذلك في 66 مدرسة منها 33 مدرسة المتسلم فيها الوحي أب الفاتحة 33 مدرسة المتسلم الوحي أم الفاتحة، حيث تستلم المبالغ فيها لصالح الفتيات المنتحقات بالمدارس للتعليم.

وقالت بأنه وفي محافظة الحديدة عمل البرنامج في 34 مدرسة تحكم بمعنى أنه يتم فيها قياس الأثر للبرنامج لمعرفة مدى الاستفادة من المبالغ المصروفة من قبل البرنامج عبر بنك التسليف الزراعي للوالد أو الودة ومعرفة مدى الفاتحة نفسها ومعرفة مدى الفاتحة الفتيات واستمرارهن في الدراسة. ونوهت بأنه قد تم النزول الميداني من قبل قطاع تعليم الفئات في وزارة التربية والتعليم وفريق التحويلات النقدية المشروطة وبنك التسليف الزراعي المخول بصرف المبالغ إلى العديد من

صنعاء / بشير العزمي:

نفذ قطاع تعليم الفئات بوزارة التربية والتعليم والتعاون والشراكة مع المانحين والبنك الدولي من خلال مشروع تطوير التعليم الأساسي خلال الفترة الماضية ببرنامج التحويلات النقدية المشروطة لدعم وتشجيع تعليم الفئات وذلك في محافظة لحج كمرحلة أولى ثم في محافظة الحديدة كمرحلة ثانية.

من هذه المبالغ التي تدفع للفتاة من خلال وجيها المختار (الأم والأب) على دفعتين الأولى عند الدخول للمدرسة والثانية في نهاية الفصل الدراسي. وأشارت إلى أن البرنامج التعليم ونسبة انضباط لا تقل عن 80% بشرط التزام الفاتحة في التعليم وتلقيها للدروس وعدم التسرب من المدرسة.

وقالت بأن من شروط البرنامج أيضاً أن تقوم جهة محايدة وحقائب وزى للفتيات أو لأهاليهن بحسب الآلية المعتمدة وبما يضمن الشفافية في الصرف والاستفادة المباشرة للفتيات

ويهدف البرنامج الذي ينفذ لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط ولأول تجربة في اليمن إلى حصول الفتيات على التعليم والاستمرار حتى نهاية المرحلة التعليمية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يقوم البرنامج بمنح الطالبات اللاتي يحققن الشروط حافظاً مالياً مساعدتهن على شراء الأدوات والمستلزمات الدراسية من دفاتر وأقلام وحقائب وزى وخلافه كجزء من نفقات التعليم.

وقد أوضحت الأخت/ فتحية الشوافي مدير عام الدراسات